- **ما هي انعكاسات الاختلافات بين علم الاجتماع التطبيقي وعلم الاجتماع العام؟**

برز عدد من علماء الاجتماع أمثال رايت ميلز وجولدنر الذين انتقدواعلم الاجتماع العام بوصفه علماً تقليدياً بدعوى أنه:

علم يتضمن معلومات سطحية وبحاجة إلى الاختبار والبرهنة، وأن الجهد الذي بذله العلماء لوضع نظرياتهم كان مضيعة للوقت. وأنه لا يقدم برامجاً، وأن بحوثه ودراساته كانت نظرية بحتة كالعلوم الصرفه

ولم يتوقف النقد عند هذا الحد النظري،بل وجه علماء الاجتماع العام انتقادات كثيرة لعلم الاجتماع التطبيقي،

فطرح دينزن عام 1970 بعض النقاط وتتلخصبما يلي:

١- آليات علماء الاجتماع التطبيقي المنهجيةغير قادرة على ضبط الأحداث الاجتماعية

٢-نتائج عملهم التطبيقي لم تساهم في بناء حقل معرفي متخصص

٣-بحوثهم التطبيقية هي معلومات تراكمية تساعد على تقييم الأحداث وتنتهي

ببرامج تبريرية ذات نتائج ظرفية

٤-يميلون لمناصرة ودعم أصحاب النفوذ أكثرمن نقدهم للظروف الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية القائمة.

لكن هذه الانتقادات لم تصل إلى حدالصراع بينهما لأنهما يلعبان دوران مكملان لإدماج اختصاصات علم الاجتماع

بعلم واحد هو" علم الاجتماع "الذي يزيل كل الحواجز بين حقوله وتخصصاته، بمعنى دمج علم الاجتماع التطبيقي

بالنظري في دور واحد هو الدور العلمي لتقديم فائدة إيجابية لعلم الاجتماع ، ورفد المعرفة العلمية بأفكار أساسية. أما علم الاجتماع التطبيقي فيقدم حلولاً وتوصيات للمشاكل الاجتماعية ليس فقط للمتخصصين فيه بل لأصحاب النفوذ والقرار

وصناع السياسة الاجتماعية أولاً ومن ثم للمواطن والقارئ غير المختص. وهذا يفيد بأن فائدة علم الاجتماع التطبيقي

ينتفع بها من هم خارج التخصص أكثر ممن في داخله، لأنه يمس حياتهم العامة والخاصة، لكن هذا لا يثري الحياة الثقافية.

بمعنى أنه يرفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة أكثر من المتعمقين في الفلسفة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية والفكرالاجتماعي. وقد طرح عالم الاجتماع الأمريكي

مارفن أولسن فهم ا وسطي ا يجمع بين أعمال النظري والتطبيقي من أجل تكامل علم الاجتماع وتماسكه، ويتلخص بالتالي:

- يتم اختيار موضوعات للبحث والدراسة من خلال نقد المشكلة
- البدء بدراسة مسحية للمعلومات النظرية للمشكلة
- تنظيم المعلومات والبيانات المكونة من أجل تبويبها وتسلسلها
- وضع ملخصات تضم الإطار النظري وبرامج للعمل
- كتابة صفحات محدودة عن أهمية الموضوع تقدم لمجلس مختص كقسم علم الاجتماع.
- يرى مارفن أنه لا ضرورة للتمييز بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي لأن كلاهما يحققا الهدفين النظري والعملي.
- بيد أن متطلبات العمل وتوقعات الدور الذي تمارسه الدورات التدريبية والتدريسية هي التي خلقت مثل هذا الفصل المفتعل،،
- وصفوة القول أن علم الاجتماع التطبيقي جزء لا يتجزأ من الاجتماع العام، فهو متفرع عنه، ويستقي منه منهجه ويشترك معه في دراسة مواضيع واحدة.
- إنما الفرق الجوهري بينهما هو أن هدف العام هو إثراء المعرفة الاجتماعية والعلم دون الاهتمام بمصالح أصحاب

النفوذ والقرار وتطويع نتائجه لرغبتهم في رسم السياسة الاجتماعية.

علم الاجتماع العام ليس علم تنفيذي بل علم تشخيصي، يشخص أمراض المجتمع، أما علاجها فيرجع إلى المنفذين للسياسة الاجتماعية وهم أصحاب القرار والنفوذ. بينما علم الاجتماع التطبيقي فإنه علم تشخيصي وتنفيذي من خلال التعرف على مطالب السياسة الاجتماعية، وتحقيق رغبة أصحاب القرار وتوفيقها مع احتياجات المجتمع، بعيدا أحيانا عن الموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي..

- سابقا قدم بعض علماء الاجتماع حالات تطبيقيه في الابحاث التي درسوها لاكن بهدف بناء نظرياتهم الاجتماعية وليس خدمة لجهات متسلطة في القرار...أمثال،،، ماركس – أنجلز -أوغست كونت -أميل دوركهايم خاصة في دراسته لظاهرة الانتحار.
- أما ماكس فيبر الألماني فلم يكن راضي عن النظر لعلم الاجتماع بأنه علم تطبيقي.

وعليه يمكن التحدث عن بعض أهم معايير ومقاييس علم الاجتماع العلمية وتتلخص بالتالي:

- استخدام آليات المنهج البحثي في استقراء الواقع الحي
- تفسير وتحليل النتائج
- تأطير النتائج بإطار نظري ومفاهيم سوسيولوجية معتمدة بالنظريات
- تقديم التوصيات بعيداً عن المحاباة أو المجاراة لأصحاب المصالح وصناع السياسة الاجتماعية

- أي الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي

والقواسم المشتركة بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي أهمها:

- المشكلات الاجتماعية
- التغير الاجتماعي
- التطبيقات الميدانية
- مسوحات قياس الرأي العام ومواقفه

لكن التمايز العلمي بينهما أساسي لكي يتحدد طابع علم الاجتماع التطبيقي المتمثل في مهمته وهدفه وليس باستقلاله وانفصاله عن العام، فالتطبيقي متفرع عن علم الاجتماع الأكاديمي ويعمل ضمن حدوده العامة.

وقد تميز التطبيقي بمايلي:

- مساهمة الباحثين التطبيقيين في صناعة السياسة الاجتماعية
- تقديم مقترحات لحل المشكلات الاجتماعية
- تقديم منفعة معرفية متخصصة
- رفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة بالتحولات والتطورات الحياتية
- يمثل علم تشخيصي وتنفيذي بآن واحد.